الكنيست ، فقد بات الاحتمال كبيرا بأن تنجح في الحصول على مرادها ، رغم رد الفعل الغاضب على الصعيد الشعبي والصحفي ، ورغم معارضة الاحزاب الصغيرة .

ومن بين الاسباب التي جعلت رد الفعل على محاولة الاحزاب الكبيرة هذه قويا ما يلي : (١) ان هذه المحاولة تجري في ظروف أزمة اقتصادية متفاقمة تمر بها اسرائيل ، وتتوالى فيها نداءات المسؤولين الاسرائيليين الى الجمهور « بشد الاحزمة » ، وترتفع الاسعار والضرائب بشكل مستمر ، في حين تقلص ميزانية الخدمات العامة. (٢) انه بموجب « قانون الانتخابات للكنيست وللسلطات المحلية (التمويل وتقييد النفقات وتدقيقها) لسنة ٥٧٢٩ — ١٩٦٩ » (الوقائع الاسرائيلية — كتاب القوانين رقم ٥٥٠ ، ٢/٢٨/ ١٩٦٩ ، ص ٨٦ — ٩٢ بالعربية) تدفع الدولة اليوم للاحزاب « ٢٥ مليون ليرة اسرائيلية سنويا لتغطية المصروفات الجارية . بالاضافة الى ٣٥ مليون ليرة لتغطية نفقات الانتخابات العامة » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/١١) . وهذا بالاضافة الى مصادر اخرى ، كالهستدروت والوكالة اليهودية والمؤسسات الاقتصادية المختلفة ، تساهم في تمويل تلك الاحزاب ايضا . (٣) ان خيوط بعض الفضائح الاقتصادية ، التي انكشفت مؤخرا ، مثل فضيحة بنك « اسرائيل — بريطانيا » و« الشركة لاسرائيل » وغيرها امتدت الى بعض الاحزاب الكبيرة . (٤) ان بعض الاحزاب الكبيرة، وخاصة كتلة مباي في حزب العمل ، لديها أملاك خاصة كثيرة .

من هنا فان محاولة الاحزاب الكبيرة « لمحو ديونها » وردود الفعل على هذه المحاولة والفجة الناجمة عن ذلك ، سلطت الاضواء على كيفية تمويل الاحزاب الصهيونية وعلى كيفية تراكم ديونها وعلاقاتها الاقتصادية ، وكذلك على الطرق التي تتبعها هذه الاحزاب للتخلص من ديونها ، وبالتالي مدى الضغوط التي توجه اليها من قبل الفئات التي تساهم في تمويلها ، وتأثير ذلك على مواقف تلك الاحزاب وتصرفاتها .

قانون تمويل الانتخابات

في ٢٨ شباط ١٩٦٩ أقر الكنيست قانون تمويل الانتخابات للكنيست والسلطات المحلية لعام ١٩٦٩ ، على أن يكون القانون تجريبيا لتلك السنة فقط . ولكن ، منذ عام ١٩٧١ ، علم ان هذا القانون « سيطبق في الانتخابات القادمة أيضا » (هاعولام هازيه ، ١٩٧١/٧/٢٠) ، اي في عام ١٩٧٣ . وبموجب هذا القانون منح كل حزب مبلغا من خزينة الدولة تبعا لعدد المقاعد التي شغلها في الكنيست نتيجة للانتخابات السابقة . ولم يقبل اقتراح بعض الكتل بأن يدفع المبلغ بموجب نتائج الانتخابات الجديدة (اقتراح تعديل النائب اوري افنيري — محاضر الكنيست ، ١٩٦٩/٢/١٩ ، ص ١٦٦٧) . وقد نص القانون على اعطاء مبلغ ١٢٠ الف ليرة اسرائيلية لكل نائب ، بحيث حصل، مثلا، التجمع العمالي في تلك السنة ، بحسب عدد أعضائه في الكنيست ، على مبلغ ٧ر٤٤٠ر٠٠٠ ليرة ، وحصلت كتلة غاحال (حيروت — الاحرار) على مبلغ ٣ر١٢٠ر٠٠٠ ليرة والحزب الديني القومي على مبلغ ١ر١٢٠ر٠٠٠ ليرة . ولوحظ ان الكتل التي عارضت مشروع القانون او تحفظت عليه لم ترفض استلام حصتها من الخزينة ، ولوحظ ايضا، من مناقشات الكتل في الكنيست ، ان مقدمي مشروع القانون اعتمدوا في اقتراحهم على امثلة من برلمانات اخرى في العالم كالبرلمان السويدي والالماني ، مثلا ، وعلى ضرورة عدم خضوع الاحزاب لمصادر تمويل اخرى حفاظا على « استقلالها ودعما للديمقراطية في الدولة » (المصدر نفسه) .

ومع ان القانون نص على «تمويل الانتخابات» وليس على « تمويل الاحزاب » ، الا انه يراعي مصاريف الاحزاب الجارية طوال السنة ... وقد عمل كل من المعراخ وليكود على زيادة هذا المبلغ بنسبة ٥٠ ٪ » (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/١٧) . وهذا يعني ان القانون أتاح زيادة المبلغ لكل نائب، وفقا لغلاء المعيشة ، بحيث أصبح هذا المبلغ ، حتى آب ١٩٧٣ ، « ١٩٥ الف ليرة ، وارتفع بعد ذلك التاريخ الى ٢٩٢ الف ليرة لكل نائب » (يسرائيل تومر — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٦) . ولوحظ أيضا ان القانون المذكور أتاح لمراقب الدولة مراقبة الحسابات المتعلقة «بالنفقات الانتخابية» ، رغم انه « حتى مراقب الدولة لا يستطيع الاطلاع على كل حسابات ومصروفات وديون الاحزاب ... » (المصدر نفسه) . ومع